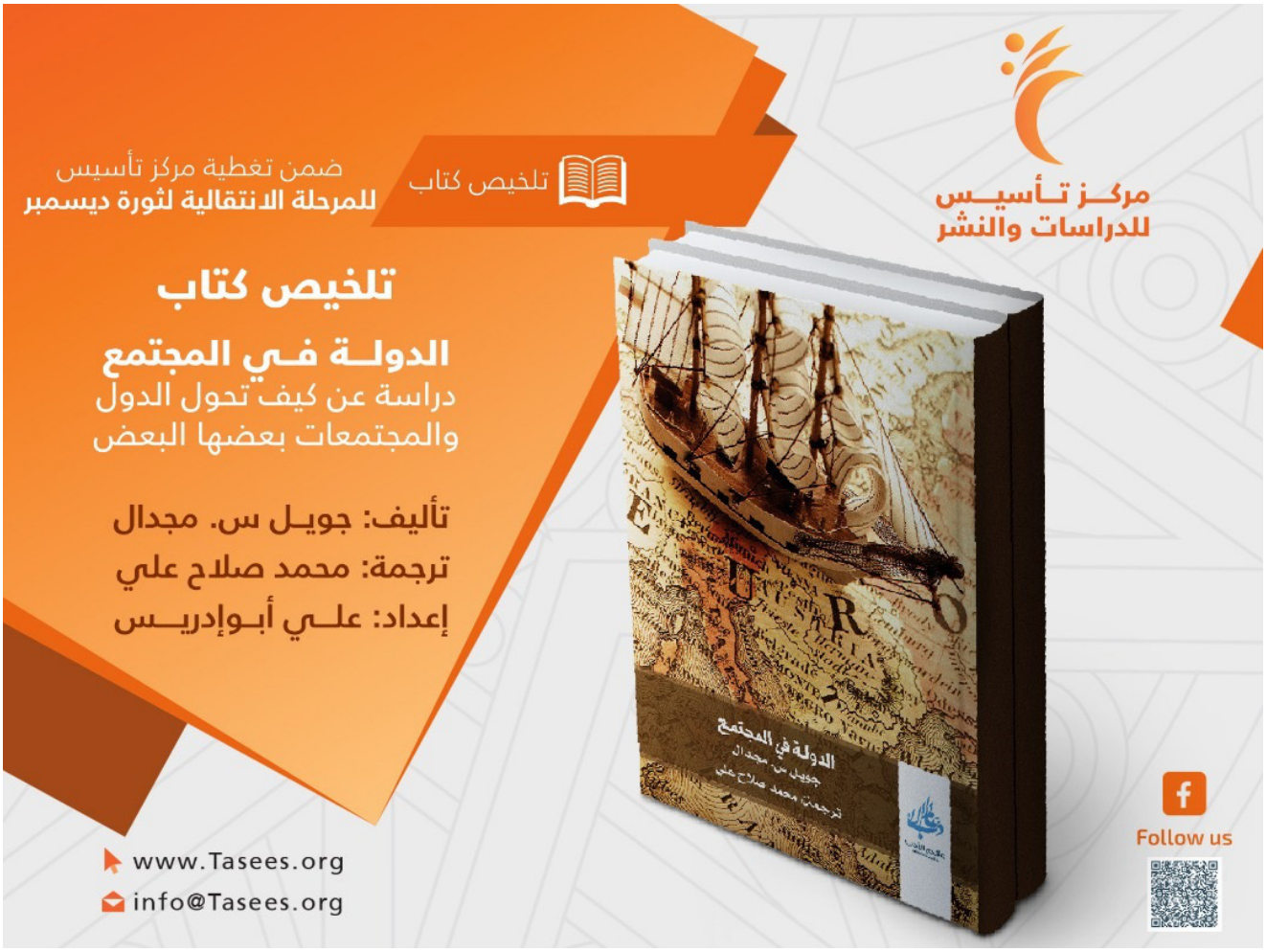

في هذه اللحظة الراهنة من تاريخ بلادنا السودان التي تعبر عن مخاض سياسي واجتماعي ينبئ بتغيرات كبيرة على عدد من المستويات تأتي الحوجة لمثل هذا الكتاب الذي يؤسِّس لطرائق جديدة في النظر للعلاقة بين «الدولة و المجتمع»، حيث أنه لا يمكننا الحديث عن تغيير سياسي أو اجتماعي دون الحديث عن المجتمع ولا يمكننا الحديث عن المجتمع -في أزمنتنا الحديثة الراهنة- دون الحديث عن «الدولة» التي تموضع نفسها دوماً في مركز أي حديث يتحدث عن التغير أو السلطة أو السيطرة.

عليه فإن هذا الكتاب هو دراسة حول السيطرة والتغير الاجتماعي والسياسي يحاول تقديم إجابات جديدة لأسئلة قديمة مثل: أيهما يشكِّل الآخر: الدولة أم المجتمع؟ ما شكل العلاقة بينهما؟ هل هي علاقة تابع/متبوع؟ ما العوامل التي قد تحدد شكل هذه العلاقة؟ وغيرها العديد من الأسئلة، و يمكننا اعتبار أن هذا الكتاب هو عبارة عن حوار متواصل مع النظريات و الاتجاهات السائدة في العلوم الاجتماعية و السياسية التي تدرس التغير الاجتماعي والسياسي في

وحداته المعروفة (الدولة، المجتمع، الفرد).

يعتبر مؤلف الكتاب « جويل مجدال» أحد أبرز الأكاديميين الغربيين في حقلي السياسات المقارنة و الدراسات الدولية، صاحب ماجستير و دكتوراه في جامعة هارفارد التي عمل بالتدريس فيها و يشغل حالياً كرسي السياسة المقارنة و العلاقات الدولية بجامعة واشنطن.

بنية الكتاب و مسار العرض:

الكتاب مجموعة من الأوراق البحثية المتفرقة، وهوعبارة عن ٨ أوراق بحثية، كتبها ميجدال في أوقات متباعدة و أعاد صياغتها ليتم جمعها في كتاب واحد يمثل ذروة عمله حول مقاربته الخاصة لدراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهو عبارة عن خمسة أجزاء رئيسية (الجزء الأول: مدخل: مقاربة الدولة في المجتمع – تعريف جديد للدولة و تجأوز لعالم ضيق من الدقة الصارمة، الجزء الثاني: إعادة النظر في التغير الاجتماعي والسياسي، الجزء الثالث: مقاربة سياقية: تشكيل الدول و المجتمعات، الجزء الرابع: الربط بين التغير الكلي و الجزئي، الجزء الخامس: دراسة الدولة).

سيمر مسار عرض هذا الكتاب عبر طريقة جمع الأفكار المشتركة بين هذه الأوراق البحثية دون الالتزام بعرضها حسب ترتيب الكتاب و نحأول في ثنايا أو نهاية العرض طرح بعض التساؤلات المتعلقة بواقعنا السوداني الراهن مستندين على الإمكانات النقدية/البحثية التي يفتحنا عليها هذا العمل البحثي المهم.

-نبدأ استعراضنا لهذا الكتاب بالتأكيد على مداخل مفاهيمية مهمة يحأول الكاتب الاشتباك معها طيلة فصول الكتاب: وهي أن الدولة تم تصويرها في معظم الكتابات الأكاديمية التي تتنأول مواضيع السيطرة و التغير باعتبارها جسم منفصل و مستقل استقلال تام عن المجتمع، و باعتبارها «إله قدير» يغير المجتمع ويشكله متى شاء و كيف شاء، و أنها قادرة على إنفاذ سياساتها الطموحة على المجتمع، و دوماً ما يتم تصوير المجتمع باعتباره متلقياً سلبياً يتشكل بمشيئة الدولة و يتجه معها و يدور أنى دارت، و معظم هذه الكتابات كانت تلغي وتستبعد حسب قوله «الدور النشط للجماهير/المجتمع» في التأثير على الدولة، حيث يقول « كان الافتراض المهيمن يقضي بأن المدينة أو المركز أو النواة أو الدولة أو الطبقة الاجتماعية المسيطرة -أي مركز متماسك للسلطة- يمتلك أهدافاً وغايات

محددة و موارد و أفكاراً فائقة يمكنه استخدامها لفرض إرادته على المجتمع بأكمله»، هذا الافتراض الرئيس الأول الذي يشتبك معه الكتاب.

المحدد الرئيسي الثاني الذي يطبع هوية الكتاب هو المقاربة الخاصة التي بلورها الكاتب عن موضوع السيطرة و التغير وهي المقاربة التي أسماها مقاربة (الدولة – في – المجتمع)، و التي يرى تجأوزها لعيوب و إشكالات المقاربات السائدة في العلوم الاجتماعية و السياسية.

-يمر الجزء الأول -الذي نعتبره أهم جزء من الكتاب وهو المؤسس لما بعده- عبر مدخله بسرد السؤال الرئيسي الموجه لمعظم الكتابات النظرية في موضوع السيطرة و التغير و هو السؤال ذاته الذي يحأول الكتاب الإجابة عليه وهو: (من يضع القواعد التي يتصرف الآخرون وفقا لها؟ و من يفرض إرادته على الآخرين؟ و متى تتحول هذه الإنماط؟)

كان الاستهلال بعرض سريع لعدد من الاتجاهات البحثية في الخمسينات والستينات التي تنأولت موضوع السيطرة و التغير من زوايا النظر التي لا يتفق معها الكاتب أو بلفظ أدق لا يراها كافية للتفسير، و ذكر أهم ثلاث اتجاهات نظرية سيطرت على العلوم الاجتماعية في تلك الفترة مبتدئا باتجاه « تالكوت بارسونز» صاحب الأثر الواسع في علم الاجتماع الحديث عبر نظريته «النظام/ النسق الاجتماعي» الذي كان ينظر للمجتمع « كنسق منتظم» يحافظ على تماسكه عبر صنع إجماع معياري على شكل محدد من القيم الاجتماعية والثقافية، أي مركز قيم معين يصنع المعايير و تسري في أعضاء المجتمع « أسرة،منظومات ثقافية،دولة..الخ»،انتقل الكاتب بعد ذلك لعرض الاتجاه الرئيسي الثاني المتأثر بنسقية بارسونز المذكورة آنفاً، فكان الإسهام المهم للمنظر « ادوارد شيلز» عبر نظريته « المركز و الهامش»، و التي قوامها ثلاث عناصر رئيسية هي « القيم/ المعتقدات،النخبة، و المؤسسات» حيث رأى أن المكون المؤسسي يطبق قيم المركز في جميع أنحاء المجتمع، و المكون القيمي هو مجموعة القيم التي تحدد الوجود المجتمعي الأنسب سواء كانت قيم ثقافية أو سياسية أو اجتماعية، أما النخبة فهم الحراس النخبويين لهذه القيم، يدافعون عنها ويشرعنونها،خلاصة هذه النظرية كانت في أن « المركز النشط الفعال المتوحد هو الذي

يقولب الهامش». كان الاتجاه الثالث هو اتجاه المنظر المعروف «صامويل هنتجتون» الذي كان مصرا أن المكان الذي يجب أن ننظر فيه بشكل خاص بحثاً عن مصادر قوة فرض النظام و السيطرة و التغير هو «المؤسسات السياسية» .

هذه الاتجاهات النظرية الثلاثة والإسهامات التي جاءت بعدها مثل (نظريات الدولتية، البنيوية، الاختيار العقلاني، الواقعية الجديدة»، جميعها تشدد على أنه « يجب النظر إلى الدولة باعتبارها مؤسسة لها مكانة مستقلة و خاصة و أنها تمثل مركز التغيير على الحقيقة»، فكان يتم تحليل التغيير و السيطرة مراراً باعتبارهما جزءاً من سيرورة تمثل الدولة فيها المركز/المحور/ نقطة الارتكاز، فمن خلال (القانون، البيروقراطية، العنف وو سائل أخرى: «تقوم الدولة الحديثة بتشكيل سلوك البشر و من ثم إحساسهم بهويتهم» .

شكك الكاتب ابتداءاً في هذه النظريات السائدة في تلك الفترة «الستينات،السبعينات»- والتي تتمركز جميعها حول الدولة كمركز و محدد رئيسي لعملية السيطرة و التغير-، وذلك حسب سرده أثناء فترة وجوده في قرى الضفة المحتلة لمهمة بحثية، فكانت خلاصة تشكيكه حيث قال « على الرغم من قوة دولة إسرائيل الخرافية- وخاصة بعد انتصارها المدوي في حرب الأيام الستة على ثلاث دول عربية عام ١٩٦٧- وجدت أن الوضع في القرى الفلسطينية المحتلة لا يشبه أبداً السياسات المرسومة بدقة» و أيضاً لم تكن الولايات المتحدة أفضل حالا في سياساتها في فيتنام.

إذن ما المشكلة في ذلك؟ يذكر الكاتب أن الأمر ليس ببساطة التفسير القائل أن هذه الإخفاقات و النتائج المختلطة لسياسيات الدولة سببها أن تصميم السياسات كان سيئاً، أو أن المسؤولين كانوا غير أكفاء، أو أن الموارد لم تكن كافية، إذ أن هناك خللاً كامناً أصلاً في التصورات عن شكل العلاقة بين الدولة و المجتمع حيث يتم اعتبار أي فشل في تنفيذ سياسات الدولة هو خلل في آلية / طريقة /أداة التنفيذ و ليس لشيء مختلف كامن داخل المجتمع سنعرفه لاحقاً في ثنايا هذا العرض.

من الإسهامات النظرية كذلك الموجهة للباحثين في النظر للدولة هو تعريف ماكس فيبر-عالم الاجتماع الشهير-هذا التعريف طالما حبس الخيال الاجتماعي للمنظرين

للدولة في شكل معين للدولة نموذجي /مثالي و أي منظومات اجتماعية لا ينطبق عليها التعريف يتم النظر لها كخلل أو انحراف عن النموذج، فما هو التعريف و ما هو نقد كاتبنا -جويل مجدال - له؟، يعرِّف فيبر الدولة بقوله (أنها مجموعة بشرية تدعي بنجاح احتكار الاستخدام الشرعي للعنف في اقليم معين)، إحدى الرؤى النقدية الرئيسية لكاتب الكتاب لمعظم الاتجاهات المتفاعلة مع موضوع الدولة هو أنها تنظر إليها « كهيئات متماسكة هادفة» بمعنى أنها الدولة عبارة عن « كل متحد/متماسك» وليست مجموعة من الاتجاهات المتعددة التي قد تتشابك و تتصارع أو تتضافر، و هو ما يمكن توضيحه بالقول أنها طريقة تجسيمية في النظر للدولة أي كجسم واحد متحد له غايات و أهداف ويحتكر العنف الشرعي.

-بعد هذه السياحة العامة بين النظريات المتفاعلة مع قضية التغير والسيطرة والتي تضع الدولة في قلب العملية و تعريف ماكس فيبر وغيره، مإذا يريد أن يقول الكاتب أو ما هي الصيغة التي يقترحها للنظر للدولة و من ثم التغير؟

نبدأ بحديثه عن « تعريف جديد للدولة «، يرى الكاتب أننا يجب أن ننظر لمستويين رئيسيين عند محاولة فهم الدولة، هذان المستويان هما « الصورة و الممارسات»، فهو يقول أن الدولة تتشكل فعلياً من» صورة و ممارسات»، و خلاصة قوله أن- الصورة و الممارسات - قد تكون متداخلة أو متآزرة أو متعارضة وتقوِّض بعضها بعضاً. مإذا يقصد بذلك ؟ يقصد مجدال بالصورة: كيف يتصوَّر الناس الدولة؟ ما هو شكل الإدراك المعين الذي تريد الدولة ترسيخه عنها ؟ فالصورة حسب قوله « هي صورة ذهنية لهيئة اجتماعية متماسكة ككيان واحد مستقل وموحد وممركز إلى حد كبير ومسيطر في إقليم ما، والممارسات هي الممارسات (الفعلية) لأجزائها المختلفة»، نسترسل قليلاً في شرح فكرة الصورة والممارسات لأنها الفكرة المركزية التي تستند عليها مقاربة الكاتب.

تفترض الصورة الذهنية للدولة نوعين من الحدود: حدود قطرية: بين الدولة و دول أخرى، و حدود اجتماعية، أي الحد بين الدولة و القوى الاجتماعية الأخرى فيما يمكن أن نسميه الفصل بين العام و الخاص، بين المؤسساتي اللا شخصي و بين الشخصي، بين الدولة و الأسرة، بين

القانون العام و القانون الخاص وهكذا، إذن الصورة النظرية/الذهنية للدولة هي كيان مستقل ذو سيادة وحدود قطرية معينة تحتوي مجموعة السكان الذين يمثلهم، و مستقل تماماً هذا الكيان عن من يحكمهم، لكن هل العلاقة بين صورة الدولة الذهنية و بين ممارساتها الفعلية =مستقرة ؟ من هنا نبدأ بإمساك أولى الخيوط لفهم مقاربة الكاتب «الدولة-في-المجتمع» و هي أن صورة الدولة وممارساتها تكونان دوماً في توتر مستمر، فقد:

أ/ تعزز الممارسات صورة الدولة وترسخها في الأذهان، حيث يقول الكاتب « عزز عدد لا يحصى من الممارسات الصورة التي تقضي بأن العلامات القطرية المرسومة على الخرائط حقيقية و فعال ة -يعني صورة الحدود القطرية التي ذكرناها آنفا- فقد قام قادة الدول بتوظيف (تأشيرات الدخول، جوازات السفر، علامات الحدود، الأسلاك الشائكة ..الخ) « كل هذه الممارسات ترسخ في الاذهان صورة أن للدولة حدود قطرية ثابتة وراسخة ومستقرة. و بالمثل بالنسبة لصورة الفصل/الحد الاجتماعي بين الدولة و التشكيلات الاجتماعية الأخرى أي الفصل بين العام و الخاص هناك ممارسات تعزز هذه الصورة و ترسخها أكثر في الأذهان. إن هناك فصلاً تاماً بين العام(الدولة) و الخاص(المجتمع)، و هذه الممارسات مثل (احتفالات التتويج و التنصيب للقادة و الملوك، وضع أعمال الدولة في أماكن خاصة كالبلاط الملكي، قاعات المدينة، المباني الفيدرالية...الخ) و بهذه الطريقة و طرق غيرها لا تحصى تم صقل مكانة صورة الدولة باعتبارها جسماً اجتماعياً متمايزاً» .

ب/ قد تضارب الممارسات صورة الدولة و تناقضها و تقوضها، فبعض الممارسات تبطل صورة الحدود القطرية كأنها غير موجودة كبعض الجماعات و القبائل الموجودة التي لا تعتد بالحدود القطرية، والبعض الآخر من الممارسات قد يُبطِل ويناقض و يقوض صورة الفصل بين العام و الخاص «كقصة المسؤول الهندي عن الأراضي الذي كان يحتفظ بسجلات خمسة آلاف قطعة أرض في الطابق السفلي من منزله حيث جعل هذا الطابق كمكتب وكان أحد معأونيه يساعد في التوسط بينه و بين القادمين لتسجيل أو لتغيير حقوق الملكية، وآخر كان يساعده في مهام رسمية إلى جانب مهام أخرى متعلقة بشؤون أهل المسؤول و أسرته، فكان التمييز بين المساحة

العامة و الخاصة، و العمل العام و الخاص و الأجر العام و الخاص= أمراً مفتقداً تماماً «و غير هذه العديد و الكثير من الأمثلة والنماذج التي ذكرها الكاتب عن مناطق مختلفة من العالم تقوض فيها ممارسات الدولة صورتها، و ذروة هذا التقويض أحياناً يكون في تحالف مكونات و أجزاء من الدولة مع مجموعات خارج سلك الدولة الرسمي لتحقيق أهدافهم، كتحالف بعض العصابات الإجرامية مع قوات الأمن في نظام الفصل العنصري بجنوب أفريقيا، وقد تقوي الدولة أيضاً بعض المجموعات الاجتماعية على حساب أخرى كنوع من أنواع شراء الاستقرار في منطقة معينة (١)، وذكر الكاتب العديد من الأمثلة التي تؤيد ذلك، الشاهد أن كل هذه الممارسات تقوض صورة الدولة كجسم يحكم باستقلال وانفصال عن المجتمع ويصدر فعله السياسي عنه بصورة نقية صافية لا تشوبها شائبة أي مجموعة اجتماعية معينة و لا تؤثر في قراراتها/سياساتها أي نوع من أنواع التحالفات/التداخلات مع مجموعات اجتماعية معينة.

هذه الممارسات التي تناقض/تقوض الصورة الذهنية للدولة كجسم مستقل كيف كان ينظر لها في الاتجاهات النظرية السائدة في الدرس الاجتماعي و السياسي؟ الإجابة أنها كانت تعتبر انحرافاً عن الصورة، حيث ينظر للدولة بحديها القطري و الاجتماعي كأفق معياري و كل ما ينبو و يتقاصر عن هذا الأفق يمكن اعتباره فساد أو خلل، أو محسوبية وغيرها، إذن ما هو رأي الكاتب في ذلك؟ و هنا يكمن لب مقاربته عن الدولة –في– المجتمع أن الممارسات المناقضة و المقوِّضة لصورة الدولة ما هي إلا تعبير عن مجموعة من المعايير مختلفة عن معايير الدولة، فتعيين شخص صديق/قريب لك في موقع وظيفي معين فيما يناقض الفصل بين الخاص و العام يمكن اعتباره نوع من أنواع تفضيل الروابط القرابية على الكفاءة، تهريب بعض البضائع على الحدود فيما يناقض الفصل/الحد القطري الذي لتجأوزه يجب المرور بسلك الدولة الرسمي= يمكن اعتباره نوع من أنواع التعبير عن حق الناس في حرية التنقل والتجارة و رفض للقوانين و الإجراءات التي فرضتها الدولة بشكل تعسفي. لا يريد الكاتب هنا المحاججة عن صحة هذه الممارسات أو خطئها أو صحة صورة معايير الدولة أو خطئها، وإنما يريد القول أن معايير

الدولة ورؤاها وقواعدها توجد جنباً إلى جنب مع معايير و رؤى وقواعد المجموعات الاجتماعية الأخرى التي تمثل أنظمة مختلفة تماماً للمعنى قد تتفق أو تختلف مع أنظمة الدولة و حدود صورتها، و لكن في النهاية تتشكل العلاقة بين الدولة و المجتمع عبر سيرورة تدافع /تفاعل مستمر بين الدولة و التشكيلات الاجتماعية الأخرى، قد تنجح فيها الدولة في تشكيل و إنفاذ سياساتها و معاييرها على المجموعات الاجتماعية، وقد يحدث العكس فتغير المجموعات الاجتماعية من رؤية الدولة وسياساتها فيكون هنا نجاح التأثير من نصيب المجتمع، وقد يحدث ناتج ثالث لا علاقة له بالصورة الابتدائية للدولة و لا بالمجتمع وإنما هو خليط تأثير كل منهما على الآخر وهو ما أسماه الكاتب « المخرجات غير المقصودة» أو «سردية غير المتوقع» و هذا الطريق الثالث هو ما يحدث في الغالب، و كل هذه الرؤية المذكورة آنفاً هي لب مقاربة الكاتب « الدولة –في المجتمع–، فترتكز على أنه «لا توجد أبداً في أي مكان مجموعة منفردة و موحدة من القواعد، فهذه المقاربة بصورة رئيسية تركز على التفاعلات المشحونة بالصراعات بين مجموعات متعددة من الإرشادات الرسمية و غير الرسمية لكيفية التصرف تقدمها جماعات مختلفة من ضمنها الدولة، وطبيعة هذه الصراعات و مخرجاتها هي التي تعطي المجتمعات بنيتها و طابعها المميز».

وعبر مقاربته هذه يرى المؤلف أننا نتوفر على فهم أفضل لديناميات السيطرة الداخلية والتغير الاجتماعي والسياسي وأنماط العلاقة بين الدولة و المجتمع.

اختتم الكاتب هذا الفصل عبر ذكر ثلاثة دراسات اجتماعية تم إجراؤها بالاعتماد على مقاربة الدولة–في–المجتمع وأوضح فيها المقاربة بصورة أعمق. و يعتبر هذا الفصل و هذه التأسيسات النظرية التي ذكرناها آنفا هي جوهر الكتاب و عليها يعتمد في بقية فصوله لذلك ركزنا عليه الحديث و سنمر سريعا على بقية الفصول.

–يمر الكاتب في الفصل الثاني – صور أثر الدولة في المجتمع– ببعض رؤاه و مواقفه من الاتجاهات السائدة في العلوم الاجتماعية والسياسية كالتي ذكرها في الفصل الأول، و ركز هنا على نقد النماذج الثنائية التي وصفها بالاختزالية في تفسير التغير و السيطرة، هذه النماذج الثنائية مثل» المركز و الهامش»، « الحديث و التقليدي» وغيرها. ركز كذلك على أهمية فهم الدولة

و المجتمع على ضوء مقاربته وذلك بالنظر إليهما « كمنظومات ممتزجة» فيرى أن نموذجه الواقع كمنظومات ممتزجة أكثر من كونه بنية ثنائية (مركز/هامش، حديث/ تقليدي) و الدولة جزء من هذا الواقع/ البيئة حيث تكون ضمن المتصارعين/ المتعاركين مع أجزاء أخرى من المجتمع فقال « قد تقوم المعارك مع العائلات على قواعد التعليم و التنشئة الاجتماعية، وقد تقوم مع المجموعات الإثنية على مبدأ القطرية، وقد تقوم مع الهيئات الدينية على العادات اليومية»، ذكر الكاتب في خواتيم هذا الفصل الثاني المقاييس التي يمكن أن نقيس بها قدرة الدولة المتزايدة على السيطرة الاجتماعية، و قبل أن أذكر هذه المقاييس يجب توضيح أن الكاتب يرى أن « السيطرة الاجتماعية» هي النقود التي تتنافس عليها المنظومات الاجتماعية المختلفة بمن فيها الدولة، فما هي أدوات الدولة في تحقيق هذه السيطرة = وهنا نقصد المقاييس التالية التي سندلف إلى أوجزها في ثلاث عناصر رئيسية وهي(الامتثال، المشاركة، الشرعية) فإذا حققت الدولة أكبر قدر من امتثال سكانها لها عبر تحقيق طلباتها والقيام بكل ما تتطلبه منهم، وإذا استطاعت كذلك استيعاب أكبر قدر من السكان في مهام متخصصة في مكونات الدولة المؤسسية عبر عنصر (المشاركة)، و إذا استطاعت كذلك ترسيخ شرعيتها عبر أدوات المعنى و الترسيخ الرمزي الذي يجعلها أمراً مسلماً به ولا يستطيع أحد من السكان تصور الحياة بدونها= الخلاصة إذا استطاعت الدولة تحقيق أكبر قدر من العناصر الثلاثة هذه فهي بذلك تكون قد حققت السيطرة الاجتماعية الكبيرة مقارنة بالمجموعات الأخرى التي تتنافس معها على ذات العناصر للفوز بالسيطرة الاجتماعية.

يختتم الكاتب هذا الفصل بالقول أن سيطرة الدولة دوماً ستكون مقيدة وذلك بسبب عدة عوامل في الغالب تتوافر وهي(بقاء السيطرة المحلية التي تعني وجود جيوب من السيطرة الاجتماعية لمجموعات أخرى خارج نطاق الدولة -يمكن أن نجدها في واقعنا السوداني في بعض مناطق السودان بسيطرة العُمَد والمشايخ وامتثال الأهالي لهم وليس للدولة-، العامل الثاني الذي قد يقيد سيطرة الدولة عدم وجود قاعدة سياسية قوية وهنا استرسل الكاتب في تفاصيل متعلقة بتوزيع الموارد و إشكالاتها لا مجال لذكرها).

-في الفصل الثالث الذي عنونه الكاتب بـ : دول قوية و دول ضعيفة: السلطة و

التسوية، سرد الكاتب إخفاقات تنفيذ السياسات و التفسيرات الاختزالية التي ذكرناها في حديثنا عن الفصل الأول، وذكر نموذج لهذا الإخفاق في دولة الهند و محاولة الدولة إنشاء تعاونيات للاقتصاد التقليدي والفشل في ذلك رغم التصميم المحكم و المتقن و الموارد الكبيرة التي بذلت في إنفاذ الأمر، في هذا الفصل استرسل الكاتب أكثر في ذكر البنية الاجتماعية والهيئات الاجتماعية وأثرها على أولويات قادة الدول(رد فعل اجتماعي على الدولة)، تحدث كذلك صورة الدولة القوية التي تصيغ استراتيجيات بقاء فعالة أي الدولة التي تسعى لبسط سيطرتها وسلطانها على كافة القطر الأمر الذي يتطلب توسع في هيئة الدولة وأجهزتها و يؤكد الكاتب هنا أن هذا التوسع في أجهزة الدولة قد يكون مجرد مساحة لعقد التسويات، بمعنى تتحول هذه الأجهزة مع الوقت والتفاعل المستمر مع المجموعات الاجتماعية الأخرى لمساحات عقد تسويات بين الدولة وبين المجموعات الاجتماعية الأخرى، وهذا يعتبر حسب مجدال أثر متبادل بين الدولة و المجتمع.

اختتم الكاتب هذا الفصل بالحديث عن التقنيات و الاستراتيجيات التي يستخدمها قادة الدول للبقاء على قمة هرم السلطة، و هذه التقنيات/الاستراتيجيات بدورها تتطلب بعض أشكال عقد التحالفات مع مكونات اجتماعية أو سياسية معينة ذكر الكاتب منها عدد من الامثلة، على العموم هذه التقنيات هي(إعادة الترتيب الكبيرة، تعيينات لغير المستحقين، الوظائف البريوقراطية المتداخلة، حيل قذرة) وفصل فيها القول و الامثلة من دول العالم الثالث تحديداً (وفي واقعنا السوداني نجد أن قادة الدولة قوَّضوا صورتها بحيل و تحالفات لا تحصى مع جزئيات اجتماعية بعينها أو حيل بعينها أو تعيينات بعينها).

في الفصل الرابع المعنون ب: أنثربولوجيا الدولة-صراعات على السيطرة، ذكر الكاتب بصورة أكثر تفصيلاً كيف أن الدولة هي بالأساس هيئة اجتماعية مقيدة وليست مطلقة القوة و كلية القدرة و الإرادة كما تصور العديد من الكتابات التي وصفها « بالأحادية الاتجاه و التعميمية»، الفكرة المركزية المهمة و المفصلة جيداً في هذا الفصل هو أهمية ألا يتم النظر للدولة ككل واحد متجانس يتصرف بانسجام و اتساق مستمر بل الدولة في حد ذاتها عبارة عن أجزاء اجتماعية ترتبط ليس فقط بعضها البعض

بل كل جزء من هذا الأجزاء يرتبط بمجموعة أو مجموعات اجتماعية متعددة و تجري العديد من الصراعات و التدافعات على هذه الجبهات المتعددة بين مكونات الدولة مع بعضها البعض وبين هذه المكونات و التشكيلات الاجتماعية الأخرى، فذكر في معرض تفصيله لأجزاء الدولة المختلفة أنه يجب النظر لها على أربعة مستويات، و فكرة الكاتب أن الدولة في مستوياتها هذه تتعرض لضغوط عديدة، فكل مستوى قد يتعرض لضغط من المجتمع و من الأجزاء الأعلى من الدولة، أو تتعرَّض قمة الدولة لضغط اجتماعي وضغط دولي أو قد يتعرض جزء لضغط من المجتمع وضغط من أنداده في الدرجات الموازية له، على العموم مستويات الدولة هذه من أدنى لأعلى بالترتيب كالتالي:

أ/ الخنادق: هم الموظفون الذين يجب عليهم الدخول في معارك يومية وتفاعل يومي مع القوى الاجتماعية الأخرى(في واقعنا السوداني يمكن اعتبار موظفي البنك في نوافذ الصرف هم مستوى موظفي الخنادق، و يمكننا أن نذكر أن بدايات مشكلة السيولة في السودان واستصدار قانون سقف محدد للصرف عرضتهم لضغط عالي من المواطنين »المجتمع« فاختلفت استجاباتهم بين منفذ للسقف وبين عاقد لنوع من أنواع التسوية مع المواطنين فيكون صرف الشيك بكاش أقل من قيمة الشيك و ما إلى ذلك، هذا فقط مثال وإلا فأمثلة مستوى الخنادق من الدولة لا حصر لها).

ب/ المكاتب الميدانية المنتشرة، ج/ مكاتب الأجهزة المركزية، د/ القمم الحاكمة. الشاهد أن هذه المستويات بالضغوطات المختلفة التي تتعرض لها من الاتجاهات المختلفة سواء من بعضها البعض أو من المستويات الأعلى أو من المجتمع، جميعها تشكل استجابة الدولة المقيدة للتفاعل مع المجتمع وتقدح بصورة مباشرة في القدرة المطلقة للدولة على تشكيل المجتمع، و قد ذكر الكاتب أمثلة عديدة على ذلك في أماكن مختلفة من العالم لا يتسع المجال لذكرها.

اختتم الكاتب هذا الفصل بتأكيده على أنه إذا أردنا فهم التشكيل المتبادل بين الدولة و المجتمع فعلينا النظر إلى نقاط الالتقاء بينهما، أي النقاط التي تلتقي فيها الدولة بصورة مباشرة مع المجتمع كمستوى الخنادق اعلاه، وبعض المستويات الأخرى.

قبل أن ندلف إلى ختام هذا العرض بعرض الفصل الخامس، أود توضيح أن الفصل السادس و السابع و الثامن هم عبارة عن

تكرار بصورة أكثر تفصيلا لحوار المؤلف مع النظريات الموجودة عن التغير الكلي و التغير الجزئي وعن المسارات الأكاديمية المختلفة لدراسة الدولة، فتحاور الكاتب مع نظريات علم النفس السائدة وافتراضاتها عن التغير الفردي وعلاقاته بالتغير الكلي وذكر بعض مواطن قصورها وأهمية تطويرها و ربطها بصورة أكمل بالتغير الكلي، كما تحاور الكاتب مع منظورات الاختيار العقلاني و المؤسسية التاريخية ونظريات النظم والعلاقات الدولية والبنيوية وفي الفصلين الاخيرين وصاغ العديد من الخلاصات التي مررنا عليها ضمناً في ثنايا العرض ولكنه ذكرها هنا بصورة أكثر تفصيلاً.

ندلف إلى الفصل الذي سنختم به عرضنا هذا و ذلك لأهميته و هو الفصل الخامس الذي عنونه الكاتب بسؤال « لماذا لم تسقط العديد من الدول حتى الآن؟ »، والفكرة المركزية هنا التي يود المؤلف ذكرها هي أنه طالما أن الدولة ليست عبارة عن كل موحد و متجانس و طالما أنها في حالة صراع و تدافع و تحاور مستمر مع مكوناتها الأخرى و مع مكونات المجتمع، فلماذا لم تتفكك فكرة « الدولة الحديثة » ؟ لماذا لم تصعد تشكيلات جديدة لإداراة الاجتماع الانساني؟ هناك فعلاً بعض الدول في فترات معينة كلبنان انهارت في فترة، و الاتحاد السوفييتي الذي تفكك .. فما هي الآليات التي تقوم بها الدولة للحفاظ على بقائها وتماسكها و تطبيع وجودها (جعله طبيعيا) ؟ هذا هو موضوع الفصل، و قد ذكر الكاتب ثلاث مساحات متداخلة بين الدولة والمجتمع تساهم في صمود العديد من الدول، و هذه المساحات هي (القانون، الطقوس العامة، السلوك غير الرسمي في المجال العام)، يتحدث الكاتب هنا في ذكره للمساحة الأولى و هي مساحة «القانون» الذي هو في وجه من أوجه فهمه يمكن اعتباره مرسخ من مرسخات الشرعية، فما أن يذكر القانون إلا ويتبادر إلى ذهن السامع فكرة العدل أو الحق وهي بهذا التعميم تحجب كثيراً من الصراعات القائمة على القانون ومعناه و تفاصيل أخرى(القانون كمساحة من مساحات أخذ الشرعية تذكرنا في واقعنا السوداني بالحديث المستمر لقائد قوات الدعم السريع عن القانون و اخذ الحق بالقانون ..الخ، فهنا يبدو أننا امام استجداء لشرعية مفقودة أمام المجتمع)، يقول مجدال في حديثه عن القانون: « يتمثل جزء كبير مما يقوم به القانون –

قانون الدولة وغيره- في تحديد عالم المعنى الخاص بالناس: ما المقبول وما المرفوض؟، ما الصواب و ما الخطأ؟، فالقانون لا يقتصر على تحديد ما يفعل و ما لا يفعل، بل يؤكد على ما يصح و ما لا يصح»، المساحة الثانية التي ذكرها الكاتب هي «الطقوس العلنية» وهي الترسيخ الرمزي للدولة في أذهان الناس من حفلات تنصيب و تتويج و نشيد للعلم و استحضار التاريخ المشترك و الذاكرة الثقافية للبلد (في واقعنا السوداني نجد البشير في أواخر عهده سخر موارد كبيرة لخدمة التأكيد الرمزي على الاستقرار و على وجوده كقائد للبلد فتم الصرف الكبير على المسيرات و لقاء الساحة الشهير في ٩ يناير ٢٠١٩ و على أسفاره العديدة بين ولايات السودان لتأكيد هذه التعبئة الرمزية). المساحة الثالثة التي ذكرها الكاتب هي « السلوك غير الرسمي في المجال العام» حيث ذكر الكاتب مفهوم المجال العام عند هابرماس، و عموماً يقصد بهذا المفهوم الفضاء الذي تتم فيه النقاشات في القضايا العامة خارج الإطارالرسمي للدولة، وفي المجال العام تطور المجتمعات نقاط اهتمام مشتركة كأساس لتشكيل ما يجب أن تكون عليه الأجندة العامة (في واقعنا السوداني يمكن القول أن المطالبة العامة بالحكومة المدنية في ظرف الثورة الحالية و نزع السلطة من العسكر يمثل كل ذلك نقطة اهتمام ونقاش مشتركة بين عديد من التشكيلات الاجتماعية في المجتمع رغبة فيما يجب أن تكون عليه الأجندة العامة)، هذه المساحات الثلاث المتداخلة (القانون، الطقوس العلنية، الممارسات غير الرسمية في الفضاء العام) تسهم ثلاثتها في خلق معنى مشترك لوجود المجتمع، هذا المعنى يرتبط بالدولة بصورة أو بأخرى، فيرى الكاتب أهمية استصحابها في تفسير بقاء الدول و تماسكها.